قياس علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر باستخدام قانون أوكن (Okun) واختبار Toda-Yamamoto

أحمد لهبيبات، سامي بن جدو
- أستاذ محاضر «أ»، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالقليعة - الجزائر.
- أستاذ مساعد «أ»، المركز الجامعي ميلة - الجزائر.

مقدمة

يعتبر التشغيل الكامل في الاقتصاد من بين أكبر التحديات التي تسعى معظم اقتصاديات بلدان العالم إلى تحقيقها. حيث كان ضمن أهم الانشغالات التي ركزت عليها النظرية الكينزية في أعقاب أزمة الكساد الكبير الذي شهدته البلدان ذات التوجه الرأسمالي، والتي دامت حوالي خمس سنوات من 1929 إلى1933، حيث نادى **جون مينارد كينز** بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال آليات السياسة الاقتصادية في محاولة منه لإيجاد علاج ناجع لها. وبعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 تعالت الأصوات المنادية بضرورة رد الاعتبار إلى ضرورة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

إن التصدي لمعضلة البطالة في الجزائر وتوفير فرص عمل دائمة يعتبر من بين أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في المرحلة الحالية و رهان المرحلة المقبلة، وهذا نظرا لانعكاساتها السلبية على كل من الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للبلد. فترك معضلة البطالة من دون علاج يعد إهدارا للموارد البشرية التي تعتبر عاملا هاما من عوامل الإنتاج.

المنارة للاستشارات

الإشكالية

يمكن تلخيص إشكالية هذا البحث في السؤال التالي: **ما مدى تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر؟**

فرضية البحث

الإجابة على السؤال المطروح تفترض بالضرورة وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، فتحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج الداخلي الخام يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، وبالتالي يفترض أن أي زيادة في النمو الاقتصادي تترتب عليها زيادة حجم التشغيل وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين عن العمل.

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز أهم ملامح الاختلالات البنيوية لمعضلة البطالة في الجزائر واختبار أثر زيادة النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة حجم التشغيل.

1ـ البطالة والتشغيل في الفكر الاقتصادي

تمهيد

للإحاطة بدراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه نرى أنه من الضروري تقديم عرض نظري موجز لموضوع البطالة والتشغيل في النظرية الاقتصادية، حيث سنقوم بالتطرق لمختلف مدارس الفكر الاقتصادي التي تناولت هذا الموضوع.

1-1 البطالة والتشغيل في الفكر الكلاسيكي

يستند التحليل الكلاسيكي في موضوع البطالة والتشغيل إلى اعتبار أن عنصر العمل هو بضاعة يتحدد سعرها في السوق مثل أي بضاعة أخرى، وتخضع لقانون المنافذ (الأسواق) **لـجون باتيست ساي** Jean Baptiste Say، ووفقا لهذا القانون فإن كل عرض سلعي يخلق بشكل تلقائي الطلب الخاص به.

ينادي أنصار المدرسة الكلاسيكية إلى رفض التدخل الحكومي في آليات السوق طبقا للمقولة الشهيرة (دعه يعمل دعه يمر)، على اعتبار أن الحرية الاقتصادية التي

المنارة للاستشارات

أساسها المنافسة هي الضمان الوحيد لتحقيق أهداف المجتمع، فإذا تركت سوق العمل حرة من دون أي تدخل فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التشغيل الكامل عند وضع التوازن (تقاطع منحنيي العرض والطلب على العمل). ويتشكل التوازن في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور الحقيقية باعتبارها سعر قوة العمل، وهذه الأجور هي جزء من التكلفة، وبالتالي فإن ارتفاعها يعني انخفاض الربح ومن ثم تثبيط النشاط الاستثماري[1]، فالبطالة حسب الكلاسيك هي اختيارية بالأساس ولا توجد بطالة إجبارية. فمن منظورهم، لا يتعطل عن العمل سوى الذين لا يقبلون بمنطق حرية الأجور، ويرفضون عرض قوة عملهم دون مستوى معين من الأجور الحقيقية. لقد ساد هذا الاعتقاد إلى غاية أزمة الكساد الكبير1929-1933، أين فشل الفكر الكلاسيكي في تقديم تفسير لأسباب هذا الكساد، أو طرح سبل علاجه على الرغم من انخفاض الأجور الحقيقية لمستويات دنيا، حيث ارتفعت البطالة، بل واستمرت بمعدلات متزايدة في ظل تسريح جيوش من العاملين بصورة إجبارية، وأصبحت بذلك البطالة اللاإرادية نمطا مكرسا في الفكر الاقتصادي.

2-1 البطالة والتشغيل في الفكر الكينزي

تعتبر المدرسة الكينزية واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي، وهي المدرسة التي تنسب إلى رائدها **جون مينارد كينز** الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير «النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود»، فقد وصف الكثير من الاقتصاديين نظريته العامة على أنها نظرية الكساد والبطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحث فيها **كينز** هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من مشكلة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل للاقتصاد. وبذلك خرج **كينز** عن الفكر الكلاسيكي الذي كان ينكر حدوث البطالة على نطاق واسع، والذي يعتقد أن تحقيق التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي والمألوف للنظام الرأسمالي[2]. لكن معايشة **كينز** لأحداث الكساد الكبير كانت من بين أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد، وهذا بالرغم من أنه بدأ حياته العملية نيوكلاسيكيا، حيث تأثر بتعاليم أستاذه **ألفريد مارشال** وقام بتدريس النظرية الكلاسيكية، كما طغت على كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية.

1- رحيم حسين. النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : سياسات التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية. قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 289.

2- رمزي زكي. الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص. 287.

المنارة للاستشارات

يشير **كينز** في بداية نظريته العامة إلى قصور النظرية الكلاسيكية وعدم قدرتها على تقديم حلول للمشاكل الملموسة، ففرضياتها الضمنية لم تتأكد، ويرجع **كينز** السبب في ذلك إلى النظرة الاقتصادية الجزئية لهذه النظرية، فلا يمكن تحليل ظواهر كلية بأدوات جزئية، لأنه من غير المعقول أن انخفاض أجور العمال كعلاج لمشكلة البطالة يؤدي إلى زيادة التشغيل، بل يحدث العكس تماما لأن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي (لكون الأجور هي مداخيل) الذي يؤدي إلى نقص. الطلب على العمالة لترتفع بعدها معدلات البطالة نتيجة لذلك. وقد طرح كينز مفهوما جديدا أطلق عليه مصطلح «الطلب الكلي الفعال» لتقديم تفسيرات لأسباب عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة في تحد صريح للنظرية الكلاسيكية وتأكيداتها على كون البطالة جزئية وترجع بالأساس إلى جمود الأسعار[3]. وفي سبيل دعم الطلب الكلي الفعال يرى **كينز** أنه لا بد من تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق العام (إنفاق تعويضي) باعتباره بديلا عن قصور الطلب ومولدا لمداخيل من شأنها تحفيز الطلب، ومن ثم الاستثمار. ووفقا للنظرية الكينزية لا وجود لحالة التشغيل الكامل إلا كحالة استثنائية، والمطلوب في الواقع هو العمل على رفع مستوى التشغيل إلى أقصى حد ممكن من أجل الضغط على مستوى البطالة حتى تبقى ضمن مستوى مقبول اقتصاديا واجتماعيا[4].

3-1 البطالة والتشغيل عند المدرسة النقدوية

تعتبر أفكار المدرسة النقدوية كامتداد للفكر الكلاسيكي الذي يرى بأن النظام الرأسمالي يتمتع بالقدرة على الاستقرار الداخلي وآلية تلقائية لتصحيح الاختلالات من دون الحاجة إلى أي تدخل من طرف الدولة، وعليه يعارض أصحاب هذا التيار أي تدخل في النشاط الاقتصادي، ويؤمنون بقدرة نظام السوق على تحقيق التشغيل الكامل، وكذا بصحة قانون المنافذ لـ **ساي**، وبذلك يرجعون أي اختلالات في مستويات الدخل والناتج والتشغيل إما إلى أخطاء في السياسات النقدية في حد ذاتها أو إلى تدخل الدولة في آليات السوق.

ومما تجدر الإشارة إليه فإن النقدويين تحولوا منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي القائم على التحليل الاقتصادي

3- أشرف عبد العزيز عبد القادر. النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : سياسات التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية. قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 249.

4- رحيم حسين. المرجع السابق، ص. 290.

المنارة للاستشارات

الكلي. وهم يختلفون عن المدرسة الكينزية في مجال رؤيتها لدور النقود والسياسة النقدية في النظام الاقتصادي، حيث أعطوا تخفيض سعر الفائدة أهمية خاصة في الإجراءات المضادة للدورة الاقتصادية باعتباره عاملا محوريا في اتخاذ القرار الاستثماري.

تقوم افتراضات المدرسة النقدوية على عدم تدخل الدولة في عمل السوق باستثناء التحكم بالعرض النقدي. حيث يرون أن عملية التوسع في التمويل التضخمي أو الائتمان المصرفي (الإصدار النقدي) سوف تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وحدوث أزمة تضخمية تصيب الاقتصاد الوطني. وحتى وإن تم تأجيل أزمة الرواج التضخمي، فإن البنوك ستجد نفسها في نهاية المطاف مضطرة إلى وضع حد للتوسع في منح الائتمان وخاصة عند تعرض الاحتياطي النقدي للخطر. فتأثير السياسة النقدية ليس آنيا، وإنما يمتد إلى فترات زمنية غير معلومة المدة بشكل محدد، ولهذا على البنك المركزي أن يلتزم بالمحافظة على القاعدة النقدية من خلال الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة محددة تتناسب مع معدل نمو الناتج الداخلي الخام بشكل يضمن السيولة اللازمة لضمان استقرار المستوى العام للأسعار[5].

وما ساعد في ترسيخ الإيمان بافتراضات النقديين هو ما توصل إليه الاقتصادي النيوزيلندي «**ألبان ويليام فليبس**» عام 1958 في دراسة بعنوان «العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1957-1961»، حيث توصل في دراسته إلى وجود علاقة إحصائية (كمية) قوية وعكسية بين معدل ارتفاع الأجور ومعدلات البطالة خلال مدة زمنية تقترب من القرن، بمعنى أن الاقتصاديات الرأسمالية ترضى وتقبل بمعدل معين للبطالة من أجل الحفاظ على استقرارها النقدي، وهو ما أكده أيضا الاقتصادي الأمريكي «**بول ساموليسون**» وكذا الاقتصادي «**روبرت سولو**» من خلال تنقيحهما لفكرة **فليبس** وذلك بربطهما بين معدل التضخم ومعدل نمو الأجر النقدي وأطلق على هذه المقاربة مصطلح «التسعير بطريقة الهامش» وتوصلا في تحليلهما إلى أن معدل بطالة يتراوح بين 5 و6 في المائة يعد أمرا مقبولا لتحقيق الاستقرار النقدي والسعري، بحيث تكون مشكلة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في إيجاد التركيبة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم الذي يمكن أن يرضى به المجتمع.

5- أشرف عبد العزيز عبد القادر. المرجع السابق، ص. 250.

المنارة للاستشارات

وبخصوص ظاهرة تزامن نمو معدل البطالة مع تزايد معدلات التضخم وانتشار ظاهرة الركود التضخمي في أوائل السبعينات من القرن الماضي، تم التشكيك في الاعتقاد الذي كان سائدا بصحة منحنى فليبس، حيث لم تعد المشكلة هي المفاضلة بين البطالة والتضخم، وإنما أصبحت القضية تتمثل بتواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي، وفي هذا الصدد انتقد النقديون بشدة **منحنى فليبس** ويعتقدون بعدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، وقد كتب **ميلتون فريدمان** في هذا الخصوص «لا أعتقد أن هناك علاقة بين التضخم والبطالة»، فالمشكل يطرح في الاختيار بين تفاقم البطالة والتضخم، وهو ما يعني أن الرهان الحقيقي هو معرفة ما إذا يتم تفضيل البطالة عاجلا أم آجلا. في هذا الإطار أعاد **فريدمان** صياغة نموذج **منحنى فليبس** بالنموذج الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم «منحنى فليبس المدعم بالتوقعات» الذي تأخذ فيه العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم شكل منحنى على المدى القصير، وشكل خط عامودي على المدى البعيد.

وقد استبدل النقديون مفهوم التشغيل الكامل بمفهوم آخر هو «معدل البطالة الطبيعي». فمعدل البطالة الطبيعي هو المعدل الذي يكون فيه معدل التضخم الفعلي مساويا لمعدل التضخم المتوقع، وأن أي محاولة لتخفيض ذلك المعدل بواسطة سياسات توسعية للدولة لا يمكن أن تحقق سوى نجاح مؤقت لا يمكن أن يستمر في المدى الطويل. فحسبهم، هناك معدل بطالة وحيد يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن اي محاولة لتخفيض هذا المعدل سوف تقترن بتسريع معدل التضخم الذي يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود المتداولة. وعليه تكون البطالة لدى المدرسة النقدوية اختيارية بالأساس، حيث يمتنع العمال عن العمل في ظل مستويات الأجور السائدة.

2ـ الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

يعتبر قانون **أوكن** (Okun) الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة. حيث ينص هذا القانون على وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة[6]. وقد تم الوصول إلى هذا القانون عن طريق دراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين

6- مجدي الشوربجي. أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص. 143.

المنارة للاستشارات

عامي1947 و1960، حيث لاحظ **أوكن** أن أي ارتفاع بنقطة واحدة (1 %) في معدلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3 %) في الناتج الداخلي الخام الحقيقي[7].

فإذا رمزنا إلى الناتج الداخلي الخام الممكن بـ $\acute{Y}$ وإلى الناتج الداخلي الخام الفعلي بـ Y وإلى البطالة الفعلية بـ U والتشغيل الكامل بـ $\acute{U}$ فإن:

$$\frac{Y - \acute{Y}}{\acute{Y}} = 3(U - \acute{U}) \dots\dots\dots (01)$$

ففي سنة 1970 اقترح **أوكن** وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن تبيانهما على النحو التالي:

الشكل الأول: نموذج الفجوة:

يأخذ هذا النموذج الشكل التالي: $(Y_t - Y_t^* = -\beta (U_t - U_t^*)$ .....(02)

حيث:

Y : الناتج الداخلي الخام الحقيقي الفعلي

Y* : الناتج الداخلي الخام الحقيقي الممكن

U : المعدل الفعلي للبطالة

U* : المعدل الطبيعي للبطالة

β : معامل أوكن

الشكل الثاني: نموذج الفرق

يأخذ هذا النموذج الشكل التالي: $\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t$.....(02l)

حيث:

e_t : حد الخطأ

7- مجدي الشوربجي. المرجع السابق، ص. 144.

المنارة للاستشارات

وفي مقال للاقتصاديين **باريتو وهاولاند** (Barreto and Howland) في سنة 1993 بعنوان «وجود شكلين في علاقة **أوكن** بين النمو الاقتصادي والبطالة»[8] أثبتا أن المتغير التابع والمتغير المستقل يتحددان طبقا لموضوع الدراسة، فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة، يتم استخدام المعادلة التالية:

$$AY_t=\beta_0+\beta_1 \Delta Y_t \ldots\ldots(03)$$

أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي فيتم استخدام المعادلة (02).

3ـ الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

يشمل الأدب الاقتصادي التجريبي على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة أو ما يعرف بقانون **أوكن**، سواء باللغة العربية أو باللغات الجنبية نذكر منها:

أولا: دراسة مجدي الشوربجي (2006) بعنوان أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري للفترة 1982 ـ 2005 وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وقد خلص الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:

ـ وجود أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل.

ـ وجود أثر سالب (موجب) ومعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الحقيقي على العمالة في الأجل الطويل (القصير).

ـ وجود أثر موجب ومعنوي (موجب ولكنه غير معنوي) للصادرات السلعية الكلية في الأجل الطويل (الأجل القصير).

ـ وجود أثر سالب (موجب) ومعنوي للواردات السلعية الكلية على العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير).

8 - Barreto and Howland. F. (1993). There are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment. www.Wabash.edu/dept/economics/Facultyworkokun/ okun93.pdf

المنارة للاستشارات

ـ وجود أثر موجب (سالب) ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير).

ثانيا: دراسة بدر شحادة حمدان (2012) بعنوان «أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995 ـ 2010»، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين باستخدام نموذج **سولو** المعتمد على تقدير دالة الإنتاج **كوب-دوغلاس**، من أجل تحديد مساهمة العمالة في النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ مرونة كل من عاملي العمل ورأس المال بنسبة (0.63 و0.53) على التوالي، ويسهم هذان العاملان في تفسير ما نسبته 78.8 % من التغيرات في معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وهذا يشير إلى أن مساهمة التقدم التكنولوجي (إنتاجية العوامل الكلية) في النمو بلغت 21.2 %.

ـ رأس المال يحتل النصيب الأكبر في المساهمة والتأثير على النمو الاقتصادي، إذ بلغت مساهمته خلال فترة الدراسة ككل (1.64) وتمثل ما نسبته 131.9 % من متوسط النمو المحقق لنفس الفترة.

ثالثا: دراسة Tahari & Ghura سنة 2004 بعنوان Africa Sources of Growth in Sub-Saharan، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مصادر النمو الاقتصادي في بلدان (الصحراء الكبرى) بإفريقيا[9]، خلال الفترة 1960 ـ 2002، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

ـ بلغ نمو الناتج الداخلي الخام (3.2 %) خلال فترة (1960 ـ 2002).

ـ بلغت مساهمة رأس المال (1,8 %) في نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة نفسها.

ـ لم يكن هناك أي زيادة في إنتاجية كل عوامل الإنتاج خلال الفترة 1960-2002، وهذا يعني أن النمو في بلدان الصحراء الكبرى بإفريقيا يعود لعاملي العمل ورأس المال.

9- دول الصحراء الكبرى هي (زيمبابوي، زامبيا، أوغندا، طوغو، تنزانيا، جنوب إفريقيا، سيراليون، السنغال، نيجيريا، النيجر، ناميبيا، موزمبيق، موريشيوس، مالي، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، كينيا، غينيا، غانا، الغابون، الكاميرون، تشاد، الكونغو، أنغولا، بتسوانا، البينين، بوركينافاسو).

المنارة للاستشارات

4ـ البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنقوم بتحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة ثم نتعرض بعد ذلك للتدابير التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة المتعلقة بتفعيل التشغيل والحد من البطالة.

4ـ 1 تحليل معدلات البطالة في الجزائر

يجمع خبراء الاقتصاد على أن نسبة البطالة إذا تراوحت بين 10 و15 في المئة فهي سيئة جدا بالنسبة إلى اقتصاد أي بلد، بل وفي الوقت نفسه يصبح من الصعب إيجاد الحلول له، على ضوء هذه المعلومة نطلع على مستويات البطالة في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة، كما هي موضحة بالجدول (01) التالي:

الجدول(01): تطور نسبة البطالة في الجزائر

السنوات	1966	1977	1982	1983	1984	1985
نسبة البطالة(*)	32,9	22	16,3	13,1	8,7	9,7
السنوات	1987	1989	1990	1991	1992	1995
نسبة البطالة	21,4	18,1	19,7	21,2	23,8	28,1
السنوات	1996	1997	2000	2001	2003	2004
نسبة البطالة	25,9	26,41	28,89	27,3	23,7	17,7
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة	15,3	3 ,13	13,8	11,3	10,2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014		
نسبة البطالة	10	10	9,8	9,8		

المصدر: تم إعداد الجدول باستعمال مصادر عدة منها:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، الفصل الثاني -التشغيل- ص. 69.

معطيات 2012، 2013 و2014 مستخرجة من بيانات البنك العالمي.

(*): نسبة البطالة هي نسبة السكان البطالون إلى السكان النشيطون.

المنارة للاستشارات

من خلال معطيات الجدول رقم (01) السابق المتعلق بموضوع البطالة في الجزائر، نلاحظ أن مستويات البطالة في أغلب السنوات وباختلاف نوعية السياسات المتبعة تفوق 15 % وأن وضعية البطالة ليست وليدة السنوات الأخيرة، بل هي متجذرة في بنية الاقتصاد الوطني منذ عدة عقود. فبالرغم من تعدد سياسات التنمية المتبعة بدءا من سياسة الصناعات المصنعة في سنوات السبعينات من القرن الماضي إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في بداية التسعينات إلى سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق وأخيرا المخطط الخماسي لدعم النمو 2010 - 2014، تبقى معدلات البطالة مرتفعة وتجاوزت في بعض السنوات مستوى 28% مما يدل على أن السياسات المتبعة خلال هذه الأعوام كانت محدودة التأثير.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول (01) نلاحظ أن السنوات السبعة الأخيرة شهدت انخفاضا ملحوظا في معدلات البطالة وصلت إلى حدود 9,8 % سنوات 2013 و2014 وهذا يعود إلى برامج الإنعاش ودعم النمو التي اتخذتها الحكومة الجزائرية. لكن وإن كان هذا التحسن في تخفيض معدلات البطالة ملحوظا، فإن هذه النسب تبقى نسبا عالية جدا بالنظر إلى المعايير الدولية التي تقاس من خلالها معدلات البطالة.

لقد أظهر الديوان الوطني للإحصائيات في حوصلته التفصيلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 أن هناك تباينات معتبرة بحسب السن والجنس ومستوى التعليم وحتى بحسب منطقة الإقامة، إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث يتقلص الفارق بين نسبة نشاط الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي، ويبدو أن المستوى التعليمي العالي والشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل حيث بينت نتائج المسح في هذه الحوصلة أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر لدى حاملي الشهادات الجامعية، إذ تراجعت لدى هذه الفئة من 21,4 % إلى 15,2 % من 2010 إلى 2012، لتبلغ 14,3 % خلال 2013.

كما أظهرت نتائج المسح أن نسبة البطالة لدى الإناث مستمرة في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من 19,2 % إلى 17,2 % ما بين 2010 و2011 ثم إلى 17 % خلال 2012، لتصل إلى 16,3 % خلال 2013. أما بالنسبة لنتائج المسح الخاصة بالفئات العمرية بين 16 سنة و24 سنة، فإن معدل البطالة الخاص بهذه الفئة قد انخفض إلى حدود 24,8 % بعد أن بلغت نسبته 27,5 % سنة 2012.

المنارة للاستشارات

2-4 تدابير الحكومة لتفعيل التشغيل والقضاء على البطالة

جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2006، أنه لكي يتم تخفيض البطالة إلى النصف خلال السنوات العشرة القادمة، يجب أن ينمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 6 % على الأقل شريطة ثبات معدلات نمو السكان، ليتسنى استيعاب عدد العاطلين عن العمل حاليا والداخلين الجدد الى سوق العمل.

وبالعودة إلى معطيات الجدول (01) نجد أن نسب البطالة في تراجع مستمر خاصة في السنوات العشرة الأخيرة ويعود السبب في ذلك إلى تدابير الحكومة المتعلقة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) وكذا بالمخطط الخماسي (2010 - 2014) الذي رصدت له الدولة ميزانية معتبرة قدرت بـ 286 مليار دولار. وبالرغم من الايجابيات التي جاءت بها برامج الإنعاش في تحسين الوضعية العامة للبلاد إلاّ أنها ليست الحل الأمثل في معالجة مشكلة البطالة بحكم أن هذه البرامج كانت بالأساس موجهة إلى الهياكل القاعدية والبنى التحتية، وهي استثمارات كثيفة رأس المال لكنها قليلة في خلق فرص العمل الدائمة.

5- التطبيق القياسي لعلاقة النمو الاقتصادي بالعمالة

خلال الجانب التطبيقي المتعلق بقياس علاقة النمو الاقتصادي بالعمالة نقوم أولا بتوصيف اختبار Toda-Yamamoto، وبعدها نقوم بعملية التقدير وتحليل النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews.

1-5 توصيف اختبار Toda-Yamamoto

يعتبر اختبار Toda-Yamamoto من بين الطرق الحديثة التي تعتمد على دراسة العلاقات السببية بين متغيرين. يقوم مبدأ هذا الاختبار على اختبار طبيعة العلاقة بين السلاسل غير المستقرة والذي يعتمد في تطبيقه على خطوات سببية غرانجر (Causalité au sens de Granger) عن طريق استخدام نموذج VAR. فوفق معيار Schwarz information criterion لتحديد درجات تأخير السلاسل، نقوم **أولا** بتحديد درجتي التكامل (d) والتأخير (k) بين المتغيرات، **وثانيا** يتم تقدير نموذج var، **وثالثا** تقدير العلاقة بين المتغيرات بتأخير (k+d). وهذا

المنارة للاستشارات

يعني أن $k \geq d$.[10]

بالاعتماد على إحصاءة Wald التي تتبع توزيع كي دو (X^2) بدرجة حرية مساوية لعدد المشاهدات، يمكن التعبير عن النموذج لمتغيرين هما البطالة والناتج بالصيغة التالية:[11]

$$U_t = \alpha + \sum_{i=1}^{k+d} \beta_i U_{t-i} + \sum_{j=1}^{k+d} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \quad \ldots\ldots (04)$$

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{k+d} \beta_i U_{t-i} + \sum_{j=1}^{k+d} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \quad \ldots\ldots (05)$$

تعطى إحصاءة Wald بالصيغة التالية:[12]

$$W = n\left(\frac{\hat{\beta}_i}{\sqrt{v(\hat{\beta}_i)}}\right) \quad \ldots\ldots (06)$$

حيث:

n : حجم العينة.

β_i : المعلمة المقدرة.

$\sqrt{v(\hat{\beta}_i)}$: الانحراف للمعلمة المعياري $\hat{\beta}_i$.

10- ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى. العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2010، المجلد 12، العدد 3، ص. 77.

11-Meriem Belhaj. Sami Saafi and Abdeljelil Ferhat. Testing the causal relationship between Exports and Imports using a Toda-Yamamoto approach : evidence from Tunisia, International Conference on Business, Economics, Marketing and Management research (BEMM 13), volume Book : Economics and Strategie Management of Business Process, 2014, p. 4.

12 - Zapata H.O and A.N. Rambaldi montecarlo. Evidence on cointegration and causation, Oxford Bulletin of economics, 1997, vol. 59, n°2, p. 292.

المنارة للاستشارات

2-5 التقدير وتحليل النتائج

بالاعتماد على برنامج Eviews في دراسة استقرارية متغيرات الدراسة كمرحلة أولى ثم تحديد فترات التأخير المثلى للمتغيرتين كمرحلة ثانية وتقدير العلاقتين (04) و(05) كمرحلة ثالثة، جاءت نتائج التقدير موضحة بالشكل التالي:

الجدول (02): اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة ADF

		النموذج 04	النموذج 05	النموذج 06
اختبار التكامل من الدرجة 0	متغيرة البطالة U	0.9452	-3.1303	-2.5684
	متغيرة نمو الناتج Y	1.4799	-0.8459	-2.3340
القيم الحرجة عند 5 %.		**-1.9566**	**-2.9969**	**-3.6219**
اختبار التكامل من الدرجة 1	متغيرة البطالة U	-3.0427	-4.0420	-3.9444
	متغيرة نمو الناتج Y	-5.2677	-5.3913	-5.1957
القيم الحرجة عند 5 %.		**-1.9574**	**-3.0038**	**-3.2535**

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه، تبين نتائج الاختبارات أنه بمستوى 5 %، وباستخدام اختبار ADF، نجد أن سلاسل كل من البطالة U ونمو الناتج Y تمثل متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن الفروق الأولى لهذه المتغيرات ساكنة.

ولغرض استعمال اختبار Toda- Yamamoto في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة. ولقياس اتجاه العلاقة السببية، نقوم أولا باختيار فترات التأخير المثلى حسب معيار Schwarz، والجدول التالي يلخص. عدد التأخيرات المثلى.

الجدول (03): تحديد فترات التأخير المثلى حسب معيار Schwarz

فترة التأخير	0	1	2	3	4
معيار Schwarz	-2.9082	*-4.1911	-3.6207	-2.8406	-2.6316

*** تمثل درجة التأخير المثلى حسب معيار Schwarz**

المنارة للاستشارات

يظهر من خلال بيانات هذا الجدول أن أقل تأخير لمتغيرة البطالة وكذلك متغيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الواحد.

إذن، ومن خلال الجدولين (01 و02) السابقين، نستنتج أن d=1 و k=1 وبالتالي رتبة var هي 2، وحسب هذه الرتبة وبالاستعانة ببرنامج Eviews في تقدير الصيغتين 04 و05 جاءت نتائج التقدير كالتالي:

الجدول (04): نتائج تقدير معاملات الانحدار الخاصة بنموذج var واختبار Wald

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/05/16 Time: 15:54
Sample(adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	U	Y
U(-1)	1.155648 (0.23068) [5.00982]	-0.153722 (0.10782) [-1.42573]
U(-2)	-0.194670 (0.23883) [-0.81509]	0.209297 (0.11163) [1.87492]
Y(-1)	-0.270112 (0.42761) [-0.63167]	0.217847 (0.19986) [1.09351]
Y(-2)	-0.259242 (0.42453) [-0.61065]	0.086507 (0.19842) [0.43597]
C	1.833325 (1.72467) [1.06300]	0.190414 (0.80609) [0.23622]
R-squared	0.941150	0.459341
Adj. R-squared	0.927303	0.429186
Sum sq. resids	76.46671	16.70421
S.E. equation	2.120859	0.991262
F-statistic	67.96800	1.225863
Log likelihood	-44.92059	-28.18745

فمن خلال نتائج التقدير هذه، يمكن كتابة الصيغتين 04 و05 في شكلهما المقدر كمايلي:

المنارة للاستشارات

الصيغة 04: (اتجاه السببية Y نحو U)

$$U_t = 1.83 + 1.15\,U_{t-1} - 0.19\,U_{t-2} - 0.27\,y_{t-1} - 0.25\,y_{t-2}$$

$$t = (1.063)(5.008)(-0.815)(-0.631) \quad (-0.610)$$

$$F = 67.96 \quad R^2 = 0.9411 \quad wald = 8.74$$

الصيغة 05: (اتجاه السببية U نحو Y)

$$y_t = 0.19 - 0.15\,U_{t-1} + 0.20\,U_{t-2} + 0.21\,y_{t-1} - 0.08\,y_{t-2}$$

$$t = (0.236)(-1.425)(1.874)(1.097) \quad (0.435)$$

$$F = 1.22 \quad R^2 = 0.4593 \quad wald = 33.68$$

يتضح من خلال نتائج تقدير الصيغتين 04 و05، أن نتائج التقدير جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية التي تفترض أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يصاحبها انخفاض في معدلات البطالة، وهذا ما أظهرته العلاقة العكسية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة.

من جهة أخرى، ووفقا لاختبارWald، فإن العلاقة من الناتج نحو البطالة هي علاقة غير سببية ويظهر ذلك جليا من خلال الغير معنوية وفقا لاختبار ستودنت (t). في حين العلاقة من البطالة نحو معدل نمو الناتج هي علاقة سببية وفق اختبار Wald (إشارة جاءت سالبة) وهذا يعني أن البطالة تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد نمو ناتجه بشكل كبير على المحروقات، هذا الأخير (قطاع المحروقات) كثيف رأس المال وهو ما يعني أن تأثير البطالة على النمو يكون كبيرا.

النتائج

1ـ اتضح من خلال عمليات المسح التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات أن هناك تباينات معتبرة بحسب السن والجنس ومستوى التعليم، إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل.

المنارة للاستشارات

2- بالرغم من تنوع التدابير التي اتخذتها الحكومة لتفعيل التشغيل والقضاء على البطالة إلاَ أن معدلات البطالة تبقى عالية جدا خاصة في فئة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية مما يعني أن المشكل ليس في بعث البرامج والمخططات وإنما المشكلة تكمن في تشخيص الوضع الاجتماعي والاقتصادي وبناء السياسات الاقتصادية على فرضيات خاطئة.

3- اتضح من خلال نتائج تقدير الصيغتين 04 و05 أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد، يمكن إرجاع هذا الاتجاه إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير في ناتجه على المحروقات مما حدَ من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الزيادة الحاصلة في اليد العاملة.

4- وفق اختبارToda-Yamamoto فإن العلاقة سببية من معدل البطالة نحو معدل نمو الناتج فقط، مما يعني أن البطالة تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، فزيادة معدلات البطالة من شأنها أن تؤدي إلى استنزاف كل الموارد المتاحة.

المنارة للاستشارات